المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16/09/2015

مجموعة مغربية تتهم مستشار الملك بأنه 'متعاون صهيوني'

نشرت مجموعة مغربية معادية لإسرائيل قائمة بأسماء أشخاص ومؤسسات تتهمهم بالتعاون مع الدولة اليهودية.

ونشر "المرصد المغربي ضد التطبيع مع إسرائيل" القائمة في الأسبوع الماضي في تقريره السنوي لعام 2013، وفقًا لما ذكره موقع Hespress.com"."

من بين الاشخاص التي ذُكرت أسماؤهم أندريه أزولاي، يهودي مغربي ومستشار لملك المغرب محمد السادس؛ وإدريس اليزمي، **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**؛ ورجل الأعمال جبريئيل بانون؛ وابراهيم الفاسي الفهري، مؤسس برنامج تبادل الطلاب "أماديوس."

وتم وضع أسماء هؤلاء الأشخاص في القائمة لزيارتهم إسرائيل أو للعمل على تعزيز التعاون معها، وفقًا للتقرير، والذي وصف عددًا من الأفراد المذكورين في اللائحة بأنهم "رموز الإختراق الصهيوني داخل المغرب."

ويوصف المرصد على أنه مظلة تمثل مجموعات أو أفراد يعملون من أجل وقف العلاقات التجارية والدولية بين إسرائيل والمغرب، وهي واحدة من أكثر الدول العربية صداقة مع إسرائيل . وقال متحدثون باسم المجموعة بأنهم يسعون إلى "وضع ثمن على التعاون مع إسرائيل."

وتأسست المجموعة في العام الماضي، عندما قامت خمس احزاب سياسية، بما في ذلك الحزب الإسلامي الحاكم، بتقديم اقتراحي قانون بشكل مشترك لجعل التجارة مع الكيان الإسرائيلي غير قانونية، وأحدهما يعرض جعل دخول الإسرائيليين إلى المغرب غير قانوني، وفقًا لصحيفة "يا بلادي" المغربية.

ووصف أحد الأشخاص الذين تظهر أسماؤهم على اللائحة، علي ويداني، بأنه شخص من غوليما في وسط المغرب وبأنه يتاجر مع إسرائيل.

ونفي ويداني، الذي يرأس جمعية المجتمع المدني المنخرطة في مجال التربية والتعليم، هذه الاتهامات في رسالة مفتوحة أرسلها إلى المرصد يوم السبت.

وركزت زيارته إلى إسرائيل قبل سنيتن، حيث قام بجولة في الكنيست، على التعرف على الإسرائيليين مواليد المغرب، كما جاء في رسالته.

وكتب في رسالته أيضًا، "سألناهم عن السبب الذي يقف وراء إنتماء فئة معينة من اليهود من أصل مغربي إلى حزب يؤيد الإقصاء، والذي يقوم بالترحيل واحتلال الأراضي العربية بالرغم من أنهم في الواقع لم يتعرضوا لهذاالنوع من التصرف في المغرب."

وترك نحو 250 ألف يهودي المغرب في السنوات ال-19 التي تلت قيام دولة إسرائيل عام 1948. وقتل بضع عشرات اليهود في ثلاث مذابح منظمة على الأقل وقعت بين 1938-1954، وفقًا لبروفسور شموئيل تريجانو، أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة "باريس Xنانتير".

وقد تم حظر الصهيونية في المغرب عام 1959 وتم تعريفها على أنها "جريمة خطيرة." وأنهت المغرب هذا العداء الرسمي في أواخر الثمانينات من القرن الماضي وحافظت على علاقات مع إسرائيل منذ ذلك الوقت. في السنوات الأخيرة، بدأ العائلة المالكة بإعادة بناء عشرات المواقع اليهودية التراثية.

http://fa.timesofisrael.com/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%A8%D8%A3%D9%86%D9%87/

مجموعة مغربية تتهم مستشار الملك بأنه 'متعاون صهيوني'

نشرت مجموعة مغربية معادية لإسرائيل قائمة بأسماء أشخاص ومؤسسات تتهمهم بالتعاون مع الدولة اليهودية.

ونشر "المرصد المغربي ضد التطبيع مع إسرائيل" القائمة في الأسبوع الماضي في تقريره السنوي لعام 2013، وفقًا لما ذكره موقع Hespress.com"."

من بين الاشخاص التي ذُكرت أسماؤهم أندريه أزولاي، يهودي مغربي ومستشار لملك المغرب محمد السادس؛ وإدريس اليزمي، **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**؛ ورجل الأعمال جبريئيل بانون؛ وابراهيم الفاسي الفهري، مؤسس برنامج تبادل الطلاب "أماديوس."

وتم وضع أسماء هؤلاء الأشخاص في القائمة لزيارتهم إسرائيل أو للعمل على تعزيز التعاون معها، وفقًا للتقرير، والذي وصف عددًا من الأفراد المذكورين في اللائحة بأنهم "رموز الإختراق الصهيوني داخل المغرب."

ويوصف المرصد على أنه مظلة تمثل مجموعات أو أفراد يعملون من أجل وقف العلاقات التجارية والدولية بين إسرائيل والمغرب، وهي واحدة من أكثر الدول العربية صداقة مع إسرائيل . وقال متحدثون باسم المجموعة بأنهم يسعون إلى "وضع ثمن على التعاون مع إسرائيل."

وتأسست المجموعة في العام الماضي، عندما قامت خمس احزاب سياسية، بما في ذلك الحزب الإسلامي الحاكم، بتقديم اقتراحي قانون بشكل مشترك لجعل التجارة مع الكيان الإسرائيلي غير قانونية، وأحدهما يعرض جعل دخول الإسرائيليين إلى المغرب غير قانوني، وفقًا لصحيفة "يا بلادي" المغربية.

ووصف أحد الأشخاص الذين تظهر أسماؤهم على اللائحة، علي ويداني، بأنه شخص من غوليما في وسط المغرب وبأنه يتاجر مع إسرائيل.

ونفي ويداني، الذي يرأس جمعية المجتمع المدني المنخرطة في مجال التربية والتعليم، هذه الاتهامات في رسالة مفتوحة أرسلها إلى المرصد يوم السبت.

وركزت زيارته إلى إسرائيل قبل سنيتن، حيث قام بجولة في الكنيست، على التعرف على الإسرائيليين مواليد المغرب، كما جاء في رسالته.

وكتب في رسالته أيضًا، "سألناهم عن السبب الذي يقف وراء إنتماء فئة معينة من اليهود من أصل مغربي إلى حزب يؤيد الإقصاء، والذي يقوم بالترحيل واحتلال الأراضي العربية بالرغم من أنهم في الواقع لم يتعرضوا لهذاالنوع من التصرف في المغرب."

وترك نحو 250 ألف يهودي المغرب في السنوات ال-19 التي تلت قيام دولة إسرائيل عام 1948. وقتل بضع عشرات اليهود في ثلاث مذابح منظمة على الأقل وقعت بين 1938-1954، وفقًا لبروفسور شموئيل تريجانو، أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة "باريس Xنانتير".

وقد تم حظر الصهيونية في المغرب عام 1959 وتم تعريفها على أنها "جريمة خطيرة." وأنهت المغرب هذا العداء الرسمي في أواخر الثمانينات من القرن الماضي وحافظت على علاقات مع إسرائيل منذ ذلك الوقت. في السنوات الأخيرة، بدأ العائلة المالكة بإعادة بناء عشرات المواقع اليهودية التراثية.

http://fa.timesofisrael.com/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%87%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%A8%D8%A3%D9%86%D9%87/

جغاوي رئيسا، السعيدي كاتبا، منع الصحافة والملاحظ من حضور الجلسة

15 شتنبر يوم مشهود في تاريخ مدينة جرسيف بعد الاعلان عن تشكيلة المجلس الحضري للمدينة، هذا اليوم الذي عرف فيه هذا المجلس تغييرا على مستوى عدد من الأسماء وإبعاد أسماء أخرى عملت كل ما في وسعها من أجل العودة، إلا ان "الحظ" هذه المرة لم يحالفها لأسباب عديدة ومتنوعة.

جرسيف 24 حضرت وكعادتها لتغطية هذه المحطات المهمة في تاريخ مدينة جرسيف، ونقل أطوارها للرأي العام المحلي والوطني، إلا أن طاقمها قوبل بالمنع لأسباب ظلت غير مقنعة، من قبيل سرية الجلسة في سابقة من نوعها على مستوى تراب المملكة، حيث تتبعنا كمواطنين أطوار جل جلسات تشكيل المجالس الجهوية والجماعية عن طريق مجموعة من المنابر الاعلامية، إلا أن السلطات المحلية بجرسيف أبت مرة أخرى إلا ان تكون مدينة جرسيف استثناء، هذا بالإضافة إلى منع ملاحظ (م/ ع) عن المجلس الوطني لحقوق الانسان من القيام بدوره كملاحظ من حضور أطوار العملية الانتخابية بهذه المدينة.

على كل حال المنع لن يكون أبدا حاجزا لتنوير الرأي العام وإحاطتهم علما بكل مستجدات هذا الاقليم، حيث ظل طاقم الجريدة مرابطا أمام قاعة الاجتماعات التابعة لبلدية جرسيف في انتظار انتهاء أشغال الجلسة، التي انتهت بانتخاب علي جغاوي رئيسا للمجلس الحضري بالاجماع، والذي خص جرسيف 24 بتصريح شكر فيه الساكنة التي منحته اصواتها ووضعت ثقتها فيه للظفر بهذا المنصب، مشيرا إلى أن باب مكتبه سيظل مفتوحا للجميع باعتباره رئيسا لجميع ساكنة جرسيف بدون استثناء.

جغاوي أكد في معرض كلمته ان منصبه الجديد هذا تكليفا وليس تشريفا، متمنيا ان يكون عند حسن ظن الجميع، علما أن رغبته اكيدة في الدفع بهذا المجلس الى الأحسن.

تصريح آخر أفرد به مراد السعيدي جرسيف 24 ، إذ أشار إلى أن عملية التصويت على منصب كاتب المجلس مرت في اجواء عادية عرفت تمرير رسائل حسن النية من الجميع، معترفا بان التصويت بالإجماع كان مفاجئة متمنيا أن الا تتميز تشكيلة المجلس الحضري الجديد بالحدة على مستوى المعارضة وبالشطط في استعمال السلطة من جانب الاغلبية، وذلك قصد توحيد الآراء من أجل مصلحة المدينة.

كاتب المجلس البلدي المنتخب صباح هذا اليوم، أكد أن عملية التصويت تمت كما تم الاتفاق عليها في ميثاق شرف حزبي الاستقلال والعدالة والتنمية، والتصويت على كاتب المجلس تم بالإجماع باستثناء امتناع عضو عن الاتحاد الاشتراكي، وفي سؤال عن تشكيلة المجلس، أكد السعيدي ان هناك روح التجديد متمنيا ان ينعكس على أرض الواقع.

http://www.quercif24.com/%D8%AC%D8%BA%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D8%8C-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D9%8A-%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A8%D8%8C-%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81/

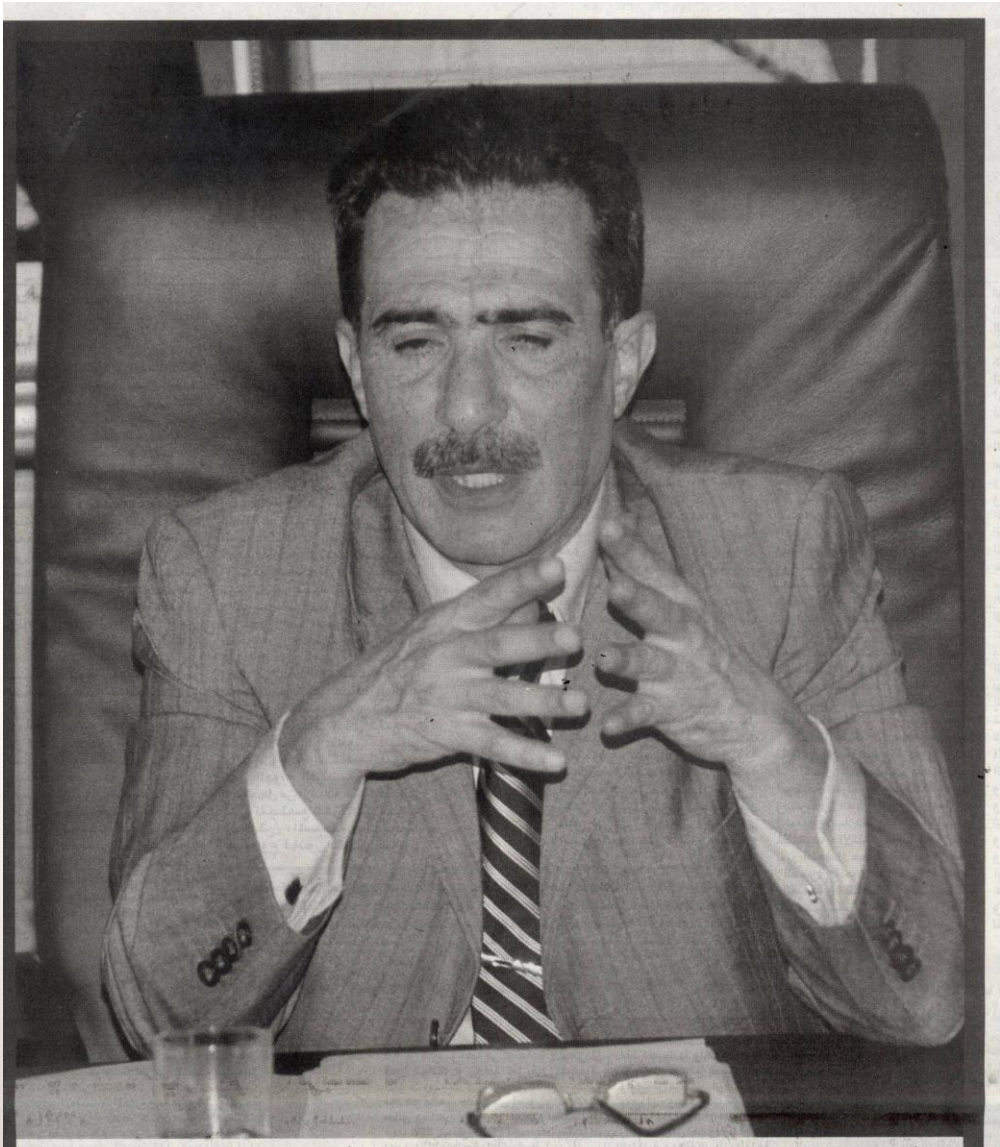

أثارت عملية الملاحظة الانتخابية التي قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان الكثير من الأسئلة والانتقادات، بل حدث الكثير من الخلط السياسي لدى منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بين ملاحظي المجلس وبين ملاحظي باقي الجمعيات الأخرى وقضاة المنازعات أيضا. في هذا الحوار، يجيب محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عن الأسئلة المتعلقة بالملاحظة الانتخابية والمهام التي اضطلع بها المجلس أثناء الانتخابات الجهوية والجماعية الأخيرة، منتقدا في الحوار الأحزاب السياسية التي لم تبلور موقفا سياسيا واضحا من تصويت حملة السلاح. وحول مهام الملاحظة الانتخابية، أكد الصبار أن الانتماء إلى حزب سياسي لا يتنافى مع مهمة الملاحظ الانتخابي.

قال إن الانتماء إلى حزب سياسي لا يمنع من الملاحظة الانتخابية شريطة عدم الترشح

الصبار: ندعو إلى تصويت حملة السلاح في الانتخابات

حاوره: محمد أحداد

– أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان أخيرا تقريره الأولي بخصوص ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية، وإذا كان الرأي العام والمتتبعون قد تمكنوا من التعرف على أهم خلاصات التقرير الأولي، فإن السؤال المطروح هو ما هي المنهجية التي اعتمدتموها لإجراء عملية الملاحظة، أطرح السؤال لأن الكثير من الفعاليات وجهت إليكم انتقادات حول هذا الموضوع بالذات؟

● **أرى أن هذا السؤال هام جدا، فإلى جانب تحليل الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالعمليتين الانتخابيتين والذي انطلق منذ شهر أبريل، حيث تتبع المجلس الوطني لحقوق الإنسان مسار إنتاج القانون التنظيمي 34.15 المغير والمتمم للقانون التنظيمي 59.11، بالإضافة إلى باقي النصوص التنظيمية المتعلقة بإجراء هذين الاستحقاقين الانتخابيين، فإن المجلس طور اختياره المنهجي فيما يتعلق بالتتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية المذكورة. وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن الاختيارات المنهجية المعتمدة في ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية، هي نتيجة تطوير مستمر لمنهجية الملاحظة منذ إطلاق المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السابق لهذه العملية بمناسبة الانتخابات التشريعية لـ2007، وهي أيضا نتاج تراكم مستمر لتجارب ملاحظة الانتخابات لسنة 2009، الاستفتاء الدستوري لفاتح يوليوز 2011، والانتخابات التشريعية لـ25 نونبر 2011.**

– هل تغيرت المنهجية المعتمدة بالمقارنة مع الانتخابات الماضية؟

● **منهجية الملاحظة الانتخابية المعتمدة من قبل المجلس، خضعت للتطوير أيضا من خلال تبادل التجارب والخبرات مع مجموع الهيئات الدولية والوطنية للملاحظة، ويمكن الاطلاع على ذلك من خلال أعمال ورشة تبادل التجارب بخصوص ملاحظة الانتخابات التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمعية جميع الهيئات التي قامت بملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2011 والتي نشرت أعمالها سنة 2012.**

وهكذا تم اختيار الملاحظة وفق عينتين الأولى خاصة بالحملة الانتخابية والثانية خاصة بيوم الاقتراع. كما تم اعتماد الاستمارة كتقنية أساسية لجمع المعطيات، وهذه الاستمارات يقوم الملاحظون بتعبئتها إلكترونيا في قاعدة معطيات مركزية بسهر فريق علمي تابع للمجلس على تحليلها. كما أن التعبئة الإلكترونية للاستمارات تخضع لمراقبة الجودة من خلال عمل المنسقين الجهويين لملاحظي المجلس. كما تخضع للمراقبة اللاحقة من خلال مقارنة عينة عشوائية من الاستمارات الإلكترونية مع مثيلاتها المعبأة ورقيا، علما أن لكل استمارة رقم تسلسلي يمكن من ضمان تتبعها traçabilité.

– بيد أن العينة لا يمكن أن تعبر في بعض الأحيان عن الحقيقة في الميدان..

في الميدان...

● الطريقة التي اعتمدناها يمكن أن تصل إلى نتائج تقريبية يمكن توظيفها في الأبحاث المرتبطة بالانتخابات، ففيما يتعلق بعينة الملاحظة خلال الحملة، فقد تم بناؤها اعتمادا على المعايير التالية: استحضار الثقل الإداري والديمغرافي للجماعة مركز الإقليم والجماعة مركز الجهة بأعتبار التقطيع الجديد وإحصاء 2014 ، كما تم إدراج جميع الجماعات الخاضعة لنظام المقاطعات (طنجة، فاس، الرباط سلا، الدار البيضاء، مراكش). إضافة إلى ذلك ضمت عينة الملاحظة جماعات متسمة بالهشاشة تم تحديدها بناء على تقاطع خريطة الفقر الجماعية لسنة 2007 مع الجماعات والأحياء المستهدفة بالشطر الثاني من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عبر برامجها الخمسة: برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري، برنامج محاربة الهشاشة، البرنامج الأفقي، برنامج التاهيل الترابي.

واستحضر المجلس ايضا في بناء عينته الجماعات التي سجلت معدلا مرتفعا في عدم المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2011 وكذا الجماعات التي تسودها انشطة اقتصادية محددة تقتضي كثرة التنقل (قرى الصيادين، مناطق اعتيادية للترحال، تنقلات مرتبطة بانشطة اقتصادية معينة كالفلاحة مثلا). وتدخل ضمن عينة ملاحظة المجلس ايضا الجماعات صعبة الولوج إما لضعف البنية التحتية أو لظروف جغرافية ومناخية قاسية.

– في تقرير سابق، تحدث المجلس عن الهشاشة الانتخابية

> الاختيارات المنهجية المعتمدة في ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية، هي نتيجة تطوير مستمر لمنهجية الملاحظة منذ إطلاق المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

دون التفصيل فيها، ماذا تقصدون بالتحديد؟

● لقد طور المجلس منذ 2009 مفهوما إجرائيا هو مفهوم الهشاشة الانتخابية لتحديد الجماعات المطبوعة بتواتر المخالفات الانتخابية وارتفاع معدل المنازعات الانتخابية. حيث يلاحظ المجلس ظروف إجراء العملية الانتخابية في هذه الجماعات. وهنا ينبغي أن أشير إلى أن تحديد الهشاشة الانتخابية يتم حتى بين استحقاقين انتخابيين مختلفين، وهكذا فإن جماعة مولاي يعقوب مثلا دخلت عينة الملاحظة بالنظر لتاريخ المنازعات الانتخابية الخاصة بها والتي تعود إلى الانتخابات التشريعية.

وقد تلاحظون أن معايير بناء عينة ملاحظة المجلس بخصوص الحملة الانتخابية، لا تتضمن معايير أخرى تدخل في مجال السوسيولوجيا الانتخابية، كعدد الترشيحات ومؤشر التنافسية وبنية النتائج برسم الاستحقاقات الجماعية السابقة، ذلك أن استبعاد هذه المعايير راجع لمتطلبات احترام مجال اختصاص المجلس من جهة وخصوصية مقاربته من جهة أخرى. فالمقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان تنطلق من فرضية ترابط الحقوق بما فيها الحقوق السياسية (التي تعتبر المشاركة الانتخابية من بينها) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو المنظور الذي تنطلق منه ملاحظة المجلس، في تكامل مع الاختيارات المنهجية لباقي الهيئات الوطنية والدولية المعتمدة للقيام بالملاحظة. كما أن هذا المنظور نفسه هو الذي يفسر الطابع التفصيلي لأسئلة استمارات المجلس، حيث تبلغ أسئلة استمارات الحملة الانتخابية الجماعية والجهوية 75 سؤالا لكل منهما، وأسئلة استمارات الاقتراع 169 سؤالا تغطي مختلف مراحل العملية من الاقتراع، إلى الإعلان عن النتائج مرورا بالفرز وإحصاء الأصوات.

– بماذا اتسم العمل الميداني للملاحظات وملاحظي المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

● تم التقيد الصارم بالمعايير وكذا بمخطط انتشار الملاحظات والملاحظين من ملاحظة الحملة الانتخابية في 750 جماعة أي ما يناهز نصف الجماعات بالمغرب.

أما بخصوص يوم الاقتراع، فقد تمكن ملاحظات وملاحظو المجلس من ملاحظة مجريات الاقتراع والفرز وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج في 1800 مكتب للتصويت، ومكتب تصويت مركزي ولجنة إحصاء، وهو ما يمثل 4,5 بالمائة من مجموع مكاتب التصويت البالغ عددها 39230. مما ساهم في المجهود المشترك للهيئات المعتمدة الذي مكن من ملاحظة أكثر من 22000 مكتب تصويت، أي ما يناهز 56 % من مجموع مكاتب التصويت، وهو ما يتجاوز بكثير العتبة التي حددتها المعايير الدولية للملاحظة الانتخابية وهي 3 بالمائة. وقد اعتمد ملاحظو وملاحظات المجلس مخطط انتشار محدد لملاحظة الاقتراع داخل الجماعات المشمولة في العينة، حيث غطى كل ملاحظ أو ملاحظة 4 مكاتب تصويت خلال الاقتراع.

> المجلس سبق له أن اقترح تصويت حملة السلاح، وإذا كانت الأحزاب السياسية متوجسة في التعبير عن هذا الموقف فإننا نعبر عنه بصراحة كبيرة

وإلى غاية الساعة التي يجري فيها الاستجواب، تمت التعبئة الإلكترونية والتحقق ومعالجة 3375 استمارة حملة انتخابية برسم الانتخابات الجماعية، و3237 استمارة حملة انتخابية برسم الانتخابات الجهوية و1829 استمارة خاصة بيوم الاقتراع.

وبصفة عامة فقد تم اعتبار مكتب التصويت كوحدة صغرى للملاحظة والجماعة كوحدة

كبرى بالنسبة للانتخابات الجماعية وبينية بالنسبة للانتخابات الجهوية.
ولذا أستطيع أن أؤكد أن بناء التقرير الأولي للمجلس تم بشكل مؤسساتي وجماعي بالمعالجة العلمية للمعطيات الميدانية المتوصل بها عبر استمارات 474 ملاحظا ميدانيا تم تأطيرهم من طرف 13 منسقا جهويا.

– أثير كثيرا مفهوم حياد الملاحظ خلال الانتخابات، فيما وجهت أحزاب سياسية كثيرة انتقادات لبعضهم بعد انخراطهم في الحملات الانتخابية؟

● للجواب على هذا السؤال؛ يكفي التذكير ببعض المقتضيات القانونية البديهية.
إن حياد الملاحظ أو الملاحظة يتم إدراكه من خلال تحديد الموقع الخاص للملاحظ المحايد والمستقل للانتخابات والذي لا يعتبر ممثلا للوائح المترشح أو المترشحين في مكتب التصويت، ولا يعتبر مترشحا، ولا يعتبر مساعدا للحملة الانتخابية ولا يعتبر إدارة انتخابية ولا يعتبر قاضيا للمنازعات الانتخابية. فموقع الملاحظ هو بالتالي وضع خاص تقوم فيه الهيئة المعتمدة وملاحظوها وملاحظاتها بالتتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية، تجميع المعطيات المتعلقة بسير الانتخابات بموضوعية وتجرد وحياد، وتقييم ظروف تنظيم العملية الانتخابية وإجرائها ومدى احترامها للقواعد الدستورية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالانتخابات والمعايير الدولية وكذا إعداد تقارير بشأنها تتضمن ملاحظات الجهات المعدة لهذه التقارير وعند الاقتضاء توصياتها التي ترفعها إلى السلطات المعنية.
وهذا هو تعريف الملاحظة الوارد في المادة 1 من القانون 30.11 والذي يحدد بشكل مضبوط وواضح موقع الملاحظة المحايدة والمستقلة التي تتكامل مع عمل باقي الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية ولا تحل محلهم.

– هل الإقصاء السياسي يتنافى مع مهام الملاحظة المستقلة والمحايدة؟

● المادة 5 من القانون 30.11 تنص على أنه يشترط في الملاحظين والملاحظات المغاربة المقترحين للقيام بمهمة ملاحظ الانتخابات ألا يكونوا مترشحين في أي دائرة من الدوائر الانتخابية برسم الانتخابات الجاري تنظيمها، وأن يكونوا مسجلين في اللوائح الانتخابية. هذه هي الشروط المحددة في القانون ولم يشترط القانون أي شرط إضافي كعدم الانتماء السياسي للملاحظين والملاحظات مثلا، علما أن الجماعة الوطنية للملاحظين متميزة بتعددها الفكري وتنوع مقارباتها للملاحظة وأن حياد الملاحظين ينبغي تقييمه فقط على ضوء احترام القانون 30.11 وميثاق الشرف الذي أعدته اللجنة الخاصة للاعتماد.
كما تجدر الإشارة إلى أن الحق في الانتماء السياسي يبقى حقا مكفولا بمقتضى الدستور والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمقتضيات القانونية لضمان حياد الملاحظة المستقلة والمحايدة محددة في القانون 30.11 وميثاق الشرف.
هذا وقد أقدمت لجنة الاعتماد على سحب اعتمادات 27 ملاحظة وملاحظ: 18 منهم بناء على طلبهم من أجل التقدم بترشيحاتهم برسم الانتخابات الجماعية والجهوية و9 لعدم التزامهم خلال الاضطلاع بمهامهم بالمقتضيات القانونية ذات الصلة بالحياد الواجب.
وهذه النسبة الضعيفة للغاية تبرز روح الالتزام المدني الذي برهن عليه مختلف الملاحظات والملاحظين المعينين من طرف المجلس ومن طرف الجمعيات والهيئات الأخرى المعتمدة.

– كان هناك نقاش كبير حول تصويت حملة السلاح، فالأحزاب السياسية لم تستطع إلى حدود الآن أن تعبر عن موقف واضح في هذا الموضوع بينما قالت الحكومة إنه يجب تحييد حملة السلاح، وإلى حدود اللحظة لم نر أي موقف واضح وصريح من طرف المجلس فيما يخص هذا الموضوع؟

● لست متفقا معك، لأن المجلس سبق له أن اقترح تصويت حملة السلاح، وإذا كانت الأحزاب السياسية متوجسة من التعبير عن هذا الموقف فإننا نعبر عنه بصراحة كبيرة. حملة السلاح جزء من الشعب المغربي، ويدفعون الضرائب للدولة ومن حقهم الاستفادة من التنمية المحلية في الجماعات والجهات، بمعنى أن التصويت ليس سياسيا، بل يتعلق بمصالح محلية ينبغي على حملة السلاح المشاركة في اختيار من يريدون لتمثيلهم. وأقصد بحملة السلاح الشرطة والجيش ومناديب المياه والغابات.. كل هؤلاء يجب أن ينخرطوا في التصويت في الانتخابات الجهوية والجماعية.

ثلاث نساء فقط يتمكن من الوصول إلى دفة تدبير الشأن المحلي

2764/4

أكادير - محفوظ آيت صالح

كشف السباق نحو رئاسة المجالس الجماعية والجهوية والمقاطعات، بعد انتخابات الرابع من شتنبر الجاري، عن محدودية النساء اللواتي تمكن من الوصول إلى دفة تدبير الشأن المحلي على المستوى الوطني، إذ أظهرت النتائج أن ثلاث نساء فقط تمكن من الوصول إلى رئاسة المجالس المحلية، في حين أن الجهات الإثنتي عشرة بقيت خالصة للرجال، كما أن عدد المتنافسين على رئاسة الجهات بلغ 27 مرشحا لم تكن من بينهم إلا امرأة واحدة، هي منى الكشاف عن حزب الأصالة والمعاصرة، والتي ترشحت في مواجهة الخطاط ينجا عن حزب الاستقلال على رئاسة جهة الداخلة وادي الذهب. وقد تمكنت عائشة آيت حدو، أستاذة القانون الدستوري وعلم السياسة عن حزب الأصالة والعاصرة، من الوصول إلى رئاسة بلدية أزيلال، وهو الحدث الأول من نوعه الذي تعرفه هذه الجماعة الحضرية منذ إنشائها كجماعة قروية مهمشة في ستينيات القرن الماضي، هذه السيدة التي سبق أن شغلت عضوية المجلس البلدي خلال الولاية السابقة وصلت إلى رئاسة هذه البلدية قادمة إليها من عضوية اللجنة الإقليمية والجهوية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وعضوية اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وكذا رئاسة فرع الهلال الأحمر المغربي بالإقليم. وفي قلب سوس والصحراء، تمكنت عائشة أخرى من الوصول إلى رئاسة الجماعة القروية الدراركة الواقعة جنوب شرق مدينة أكادير عن حزب العدالة والتنمية، بعد حصول هذا الأخير على أربعة عشرة صوتا، فيما حصل حزب الأصالة والمعاصرة على عشرة أصوات متبوعا بحزب التقدم والاشتراكية الذي حصل على ستة أصوات، وبموجب الأغلبية فقد حصلت عائشة إيدبوش على منصب رئيسة الجماعة.

وحسب المعطيات التي تم تداولها، فإن عائشة إيدبوش كانت تشغل خلال الولاية السابقة رئيسة لجنة المالية الأمر الذي أكسبها دراية كبيرة بتفاصيل التدبير اليومي للجماعة، كما أنها تعتبر المرأة الوحيدة في جهة سوس ماسة درعة التي تصل إلى هذا المنصب، كما أنها من الوجوه الجمعوية المألوفة بمدينة أكادير والتي تتولى الإشراف على عدد من المشاريع الاجتماعية والتنموية.

وبوصول هذه السيدة إلى رئاسة الجماعة، تكون قد أنهت عقودا من الزمن ظل فيها هذا المجلس القروي بين يدي عائلة واحد من العائلات الغنية بسوس، والتي ظل أفراد هذه العائلة يتناوبون على رئاستها طيلة السنوات التي خلت والتي شهدت في وقت من الأوقات نشوب حروب كلامية بين أبناء العمومة حول من له الأحقية في قيادة هذه الجماعة إلى أن انتزعتها من بين أيديهم هذه السيدة القادمة من العدالة والتنمية.

وفي مدينة البوغاز، تمكنت سيدة أخرى تدعى فاتحة الزاير من حزب رئيس الحكومة من انتزاع رئاسة مقاطعة مغوغة الواقعة في قلب المنطقة الصناعية لمدينة طنجة، بعد أن تم ترشيحها لشغل هذه المهمة من طرف الكتابة الإقليمية للحزب على اعتبار أنها كانت من العضوات النشيطات بحركة التوحيد والإصلاح وكذا لنشاطها السياسي والجمعوي بالمدينة، خاصة وأنها أستاذة للتعليم الثانوي وخريجة جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء وتنحدر من مدينة وجدة. ويرى متتبعون للشأن المحلي في هذه المقاطعة أن ملفات الاغتناء بواسطة رخص البناء تنتظرها فضلا عن مشاكل كثيرة تعرفها هذه المقاطعة الفتية.

فاتحة الزاير الحاصلة على 24 صوتا من أصل 35 ستتولى تدبير شؤون هذه المقاطعة بأغلبية مريحة بعد أن لم يستطع الرئيس السابق لهذه المقاطعة تجاوز سقف عشرة أصوات فقط برمز العداء.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في حوار عربي أمريكي

3477/16

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا في شخص أمينه العام محمد الصبار، في أشغال مؤتمر "الحوار العربي الأمريكي الآيبيري" الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنعقد بالعاصمة القطرية الدوحة يوم الثلاثاء والأربعاء، حول موضوع "مناهضة خطاب الكراهية والتطرف".

ويحضر فعاليات هذا المؤتمر، الذي تنظمه اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان بتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أكثر من خمسين مؤسسة وطنية من القارتين الأمريكيتين، وشبه الجزيرة الإيبيرية، والمنطقة العربية، إلى جانب ممثلين عن الشبكات الإقليمية الأوروبية والآسيوية والإفريقية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فضلا عن عدد من المقررين الخاصين.

وأوضحت مريم بنت عبد الله العطية، الأمينة العامة للجنة القطرية الوطنية لحقوق الإنسان في تصريح صحفي أن المؤتمر يهدف إلى معالجة ظاهرة خطاب الكراهية والتطرف، مشيرة إلى أنه سيتم من خلال المؤتمر شرح الأبعاد وخلفيات ظاهرة خطاب الكراهية والتطرف للعالم وتحديد المفاهيم وتوحيد المصطلحات الخاصة بالتحريض على الكراهية والتعصب على ضوء الصكوك والفقه القانوني والاجتهادات الدولية والإقليمية والوطنية للخروج بمقاربات وتوصيات تشكل أرضية ومنطلقا للتنسيق الجيد بين المؤسسات الوطنية العربية والمؤسسات الشبيهة بالقارتين الأمريكيتين.

وذكرت أن المؤتمر يسعى كذلك إلى عرض أهم التجارب والممارسات الفضلى والدروس المستفادة في مواجهة التحريض على الكراهية والتعصب علاوة على تعميق الحوار حول حرية الرأي والتعبير وحظر الدعوة إلى الكراهية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف باعتبارهما مسألتين متكاملتين تخدم كل منهما الأخرى.

وأشارت إلى أن المؤتمر يروم كذلك تهيئة المناخ الملائم والفضاء الواسع للحوار بين ممثلي الأديان ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام والخروج بتصور لحوارات إقليمية ووطنية بشأن مناهضة خطاب الكراهية والتعصب وبمقاربة متكاملة للتعامل مع التحريض على الكراهية والتعصب ووضع آلية لبلورة خطة عمل لمناهضة مثل هذا الخطاب ونشر ثقافة التسامح.

وأفادت بأن كبريات المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية المعنية ستشارك في الحوار الذي يحضره ممثلون من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، علاوة على مشاركة واسعة من مؤسسات دولية ذات صلة مثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان،بالإضافة إلى الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

محمد مبديع: برنامج "يونديم" - المغرب "مشروع طموح "لتعزيز قدرات كبار أطر الإدارة العمومية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا

347713

أكد الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، محمد مبديع، الاثنين بالرباط، أن برنامج "يونديم" - المغرب "مشروع طموح" يروم تعزيز قدرات كبار أطر الإدارة العمومية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وشدد مبديع في كلمة ألقاها بمناسبة افتتاح دورة تكوينية في موضوع "حقوق الإنسان والخدمة العمومية"، تزامنت مع إطلاق المشروع، أن هذه المبادرة، التي تعد ثمرة جهود التعاون بين الوزارة ولجنة البندقية، تشكل "تجسيدا لمسلسل تعزيز دولة الحق والقانون وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم، وكذا للدينامية التي يعرفها المغرب على درب التزامه الراسخ بالانخراط في مختلف اتفاقيات مجلس أوربا". وأشار الوزير في مداخلة وزعت على المشاركين إلى أن هذا البرنامج، الذي سوف يستفيد منه مرشحون من المغرب ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك ليبيا والجزائر وتونس وموريتانيا ومصر وفلسطين والأردن ولبنان، يشكل فرصة لتبادل التجارب بين الأطر في مجالات دولة الحق والقانون والحكامة الجيدة وتقوية الروابط بين إدارات هذه البلدان وتكريس القيم المشتركة في هذا المجال.

أشار رئيس اللجنة الأوروبية للديمقراطية عبر القانون (لجنة البندقية)، جياني بوكيشيو، إلى أن هذا البرنامج يهدف إلى تحسين المرفق العمومي ونجاعة الإدارة، علاوة على تفعيل مبادئ الديمقراطية، "من خلال تكوين ممثلي الإدارة العمومية على صعيد بلدان المنطقة، لاسيما رجال القانون الذين سيعملون على تقاسم تجاربهم مع زملائهم".

وأوضح أن "يونيم"-المغرب يندرج في إطار برنامج أكبر، وهو "البرنامج المتقدم للتكوين في مجال حقوق الإنسان ببلدان الجوار بالجنوب"، "والذي سيتم إطلاقه قريبا من قبل مجلس أوروبا بدعم مالي للاتحاد الأوربي.

من جهته، أبرز ممثل المغرب في لجنة البندقية، خالد الناصري، في تصريح مماثل أن هذه الندوة الإقليمية، التي تجسد، برأيه، العلاقات المتميزة بين المغرب واللجنة السالفة الذكر، تتكب على مناقشة العديد من القضايا المرتبطة بحقوق الانسان والمرفق العمومي. كما تهدف الندوة، يضيف ذات المصدر، إلى تحسيس كبار الأطر بمختلف البلدان بالإشكاليات المتصلة بتنفيذ حكامة منفتحة تمر لزاما عبر دمج المبادئ الأساسية والقيم الكبرى لحقوق الإنسان. من جانبه، تطرق رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، إلى بعض التحديات في مجال تفعيل الحكامة الرشيدة، لاسيما تلك ذات الصلة بمواصلة المسلسل التشريعي المتعلق بمشروع قانون الحق في الولوج إلى المعلومة، وتعزيز ولوجيات الفئات الهشة إلى المرفق العام، وإرساء قوانين تنظيمية جديدة حول الجماعات الترابية.

والجدير بالذكر أن المتدخلين، المنتمين على الخصوص إلى جامعات بلجيكية وسويسرية، سيناقشون خلال هذه الدورة التكوينية التي ستستمر إلى غاية 17 شتنبر الجاري، العديد من المحاور تقارب على الخصوص قضايا الكرامة والفئات الهشة، ومبدأ عدم التمييز، وحرية الضمير، وحرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات.

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة بحضور كل من الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة، محمد الوفا، والوزير المكلفة بالبيئة، حكيمة الحيطي، ووزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، عبد السلام الصديقي، علاوة على رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، عبد السلام أبو درار. وتعتبر لجنة البندقية، التي انضم إليها المغرب في سنة 2007، هيئة استشارية تابعة لمجلس أوربا متخصصة في القضايا الدستورية.

العلم

أمازيغيون غاضبون لإقصاء لغتهم في الحملات والبرامج الانتخابية

8/33322

تابع المكتب الفيدرالي للفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية بالمغرب مجريات انتخابات 4 سبتمبر الجاري المتعلقة بتجديد مجالس الجهات والجماعات الترابية وخاصة ما يتعلق بحضور الأمازيغية في الحملات والبرامج الانتخابية ، وبعد تحليله للمعطيات التي تم تجميعها من قبل الجمعيات العضوة وطنيا ، فإنه سجل بعض الملاحظات منها أن هذه انتخابات الرابع من شتنبر جرت في ظل استمرار صدور تشريعات وإجراءات إدارية نكوصية مستمرة في إقصاء اللغة والثقافة الأمازيغية في مجالات حيوية ومصيرية لتطور اللغة ونمائها ، وكذلك العمل على تمطيط وتأجيل تفعيل المكتسبات الجزئية التي جاء بها الدستور لصالح الأمازيغية ، ومنها إصدار القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية تفعيلا لمقتضيات الفقرة الرابعة من الفصل الخامس للدستور المغربي.

وأكدت الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية في بيان لها أن الحملة الانتخابية عرفت استعمال محتشم ومحدود للأمازيغية في الملصقات والإعلانات الدعائية.

وتميزت هذه الانتخابات، حسب بيان هذه الفيدرالية، بغياب مشاركة وبغياب ثقافة الاختلاف والتعددية، وافتقادها للنزاهة والمصداقية والشفافية في جميع مراحل العملية الانتخابية، علاوة على هيمنة طبقة سياسية محترفة في توظيف الدين وإفساد الانتخابات باستعمال المال وشراء الأصوات على نطاق واسع ، واستغلال الأطفال وتشغيلهم في الدعاية وتوزيع المنشورات.

وأوضحت الفيدرالية ذاتها أنه رغم أهمية مساهمة مجموعة من الجمعيات تحت إشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ملاحظة هذه الانتخابات، فإن استمارات الملاحظة المعدة سلفا لهذه العملية لم تتضمن أي أسئلة بخصوص إنصاف الأمازيغية أو استحضار النهوض بها ورفع التمييز عنها من طرف المرشحات والمرشحين خلال الحملات الانتخابية، باستثناء تضمنها لسؤال قالت إنه مرتبك وشكلي حول استعمالها في الملصقات والإعلانات.

واعتبرت أن انتخابات الجهات و الجماعات الترابية، أقصت المسلمات اللغوية والثقافية والحضارية الأمازيغية، واستنكرت ما وصفته بالتمطيط والتماطل والتلكؤ الحاصل في إخراج القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مقابل المزيد من الإجراءات السياسية الرامية إلى تدمير ما تبقى من مقومات الهوية الأمازيغية، ودعت الدولة إلى إقرار سياسة لغوية عادلة ومنصفة تأخذ بعين الاعتبار المكانة التاريخية والحضارية والهوياتية والوطنية والدستورية للأمازيغية بجميع تجلياتها اللغوية والحضارية والثقافية والمجالية والعمرانية.

ونددت بسياسة الإقصاء والتشطيب التي تمارسها وزارة التربية الوطنية ومصالحها الجهوية والمجلية تجاه الأمازيغية، بسد الخصاص بأساتذتها وإجبارهم على تدريس لغة أخرى، ودعت كافة الفعاليات المكونة للحركة الأمازيغية إلى مزيد من رص الصفوف قصد مواجهة سياسة التراجعات والإجهازات التي تطال اللغة الأمازيغية في مجالات التربية والتكوين.

المغرب في طريقه إلى تسوية وضعية 500 لاجئ سوري

أفادت مصادر إعلامية، أن لجنة مشتركة محددة في **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ووزارة الداخلية تقوم بدراسة ملفات 500 لاجئ سوري طلبوا اللجوء إلى المغرب، قصد الانخراط في الحملة الدولية التي تسعى إلى إقرار نظام "الحصص" لتقاسم الأعداد المتزايدة للنازحين من سوريا بسبب الحرب الدائرة هناك، حيث يحاول المغرب الانخراط في النظام المذكور والالتزام الجدي فيه.

يذكر أن عدد المهاجرين السوريين الذين تمت تسوية أوضاعهم في المغرب عام 2014 بلغ نحو 5250 سورياً، بحسب ما أعلنته وزارة الداخلية، حيث احتل السوريون المرتبة الثانية في لائحة المهاجرين التي تمت تسوية أوضاعهم بالمغرب عام 2014، بنسبة فاقت 19 في المئة.

http://www.houara44.com/news36714.html

الدورة السابعة لمهرجان النكور للمسرح

تنظم جمعية ثفسوين للمسرح الأمازيغي بالحسيمة بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، المجلس الإقليمي للحسيمة، وزارة الثقافة، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ((**CNDH**،مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج ((CCME، وكالة تنمية أقاليم الشمال ((APDNو مؤسسة صندوق الإيداع و التدبير ((CDG، الدورة السابعة لمهرجان النكور للمسرح إبتداء من الثلاثاء 29 شتنبر الجاري وإلى غاية السبت 03 أكتوبر المقبل تحت شعار''الحسيمة عاصمة الثقافات المتوسطية''.

وتشارك في هاته الدورة التي تحتضن جائزة الثقافة الأمازيغية صنف المسرح ، التي يمنحها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ، مجموعة من الفرق المسرحية الوطنية في المسابقة الرسمية : الناظور، أزغنغان، الحسيمة و أكادير، بالإضافة إلى فرق أخرى بعروض شرفية من مراكش و تيزي وزو (الجزائر) ومدن أخرى.

هذا وستعرف فقرات المهرجان تنظيم يوم دراسي متوسطي حول موضوع: ''المسرح الأمازيغي، التجارب والرهانات'' بمشاركة خبراء في المسرح من داخل المغرب ومن خارجه.

كما ستعرف يوميات المهرجان ورشات تكوينية حول السينوغرافيا وإعداد الممثل من تأطير وجوه مسرحية كبيرة بالمغرب، وعروض لمسرح الشارع بكل من بني بوعياش تارك يست و إمزورن بالإضافة إلى تنظيم صبحيات للأطفال بعدد من المدارس القروية بالإقليم بكل من جماعات إزمورن –تماسينت –تازوراخت –بني حذيفة والرواضي.. مع لقاءات مفتوحة مع عدد من الفنانين بعدد من المؤسسات التعليمية بالإقليم .

وتكرم الدورة السابعة هاته السنة ثلاثة وجوه مسرحية وأكاديمية دوليا ووطنيا ومحليا، تقديرا لمساهماتهم الغزيرة في المسرح الأمازيغي.

يشار إلى أن تنظيم هذه الدورة، و على غرار الدورات السابقة تتم بدعم من ولاية الحسيمة تازة تاونات كرسيف و اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير و المجلس البلدي للحسيمة.

http://www.freerif.com/?p=44670

http://www.oujda24.com/24/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%83%D9%88%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%B1%D8%AD/

أزيد من 120 شخصية توقع بيانا تضامنيا مع منجب بعد اتهامه ب"مَس أمن الدولة"

بعد إبلاغه من طرف السلطات بمطار الدار البيضاء أنه "مبحوث عنه" بتهم "المس بأمن الدولة"، والتحقيق معه من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، أعلنت أزيد من 120 شخصية حقوقية وإعلامية عن تضامنها مع المعطي منجب، المؤرخ ورئيس جمعية "الحرية الآن".

وقد وقع هؤلاء على بيان تضامني مع منجب، يندون من خلاله بما أسموه ب"حملة التشويه والقذف الإعلامي" التي يتعرض لها، والتي " تقودها جهات تزعجها بدون شك كتاباته ومواقفه وأنشطته المدنية التي تصب كلها في الدفاع عن قيم الديمقراطية والحرية".

وأورد المصدر ذاته أن منجب "يتعرض لمضايقات وتهديدات وصلت إلى حد التحرش بأفراد من عائلته واقتحام حياته الخاصة، ونصب المكائد لأقرب الناس إليه، وتتبع خطواته في مقر سكناه من طرف الشرطة".

على هذا الاساس، أعلن الموقعون على العريضة عن "تنديدهم بما يتعرض له منجب من مضايقات وتهديدات"، وب"التحقيق الذي خضع له في إطار عمله المدني و بالتهم الموجهة إليه من طرف شرطة المطار والتي تتعلق بالمس بأمن الدولة"، مطالبين الجهات المسؤولة وخاصة وزارتي العدل والحريات والداخلية إضافة إلى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ب"التدخل كل في مجاله لوضع حد لهذه السلوكات الشائنة التي تشكل مسا خطيرا بالحقوق والحريات".

وجدير بالذكر أن من ضمن الموقعين على العريضة الباحث عبد الله حمودي، والنقباء عبد الرحمان بنعمرو وعبد الرحيم الجامعي، إلى جانب كل من حسن بناجح وخديجة الرياضي.

http://m.alyaoum24.com/378342.html

فدرالية: الحملة الانتخابية عرفت استعمالا محتشما للأمازيغية في الملصقات

اعتبرت فيدرالية للجمعيات الأمازيغية، أن الحملة الانتخابية عرفت استعمالا محتشما ومحدودا للأمازيغية في الملصقات والإعلانات الدعائية الحزبية، مضيفة أن الأحزاب تجاهلت في برامجها الانتخابية المقدمة للمواطنات والمواطنين الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية.

وأضافت الفيدرالية في بلاغ توصل "جديد بريس" بنسخة منه، أنه رغم أهمية مساهمة مجموعة من الجمعيات **تحت إشراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في ملاحظة هذه الانتخابات فإن الاستمارات المعدة لهذه العملية لم تتضمن أي أسئلة بخصوص إنصاف الأمازيغية أو استحضار النهوض بها ورفع التمييز عنها من طرف المرشحات والمرشحين خلال الحملات الانتخابية، باستثناء تضمنها لسؤال مرتبك وشكلي حول استعمالها في الملصقات والإعلانات.

ودعت الفيدرالية الحكومة إلى إقرار سياسة لغوية عادلة ومنصفة تأخذ بعين الاعتبار المكانة التاريخية والحضارية والهوياتية والوطنية والدستورية للأمازيغية بجميع تجلياتها اللغوية والحضارية والثقافية والمجالية والعمرانية.

وأكدت الفيدرالية على أنه يجب الدسترة الفعلية والشاملة والحقيقية للأمازيغية دون أدنى ميز أو تمييز بينها وبين العربية وفي جميع مجالات الحياة العامة، مردفة أن هذه الانتخابات تميزت بغياب ثقافة الاختلاف والتعددية والوعي الانتخابي عند التعبيرات المشاركة فيها.

http://www.jadidpresse.com/%D9%81%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%AA-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85/

الخيانة تجعل من قربال رئيسا لجماعة تمصلوحت و أوسار نائبا له و غياب تمثيلية نسائية بالمكتب المسير و ثلاثة أحزاب تؤكد بأنها ستتقدم بطعن

شهد مقر دائرة تحناوت، صباح يومه الثلاثاء 15 شتنبر الجاري، جلسة انتخاب رئيس جماعة تمصلوحت و نوابه و الكاتب العام و نائبه، في أجواء وصفها ملاحظ من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأنها لا تتوفر على أدنى شروط النزاهة أو الشفافية.

و سجل "عز الدين إيزيان"، **ملاحظ المجلس الوطني لحقوق الإنسان** العديد من الملاحظات حول اجتماع الإنتخاب الذي أصبح بموجبه التجمعيان عبد الجليل قربال رئيسا للجماعة و محمد أوسار نائبا له، من بينها تصويت المستشار "حسن كبة" عن حزب التقدم و الإشتراكية، على الورقة الانتخاب، لمرشح حزبه "عبد الحفيظ آيت القوس"، غير أن المستشار "عبد المجيد بودونيت" انتزعها منه و شطب عليها.

كما أوضح "إزيان"، أن العنصر النسوي تم تهميشه بالمكتب المسير، رغم أن القانون واضح بهذا الشأن، لأنه يؤكد على ضرورة أن تكون نسبة تمثيلية النساء هي ثلث المكتب.

من جهته، قال "مسعود الشاذلي" الكاتب المحلي لحزب الأصالة و المعاصرة بتمصلوحت و المستشار بالمجلس الجماعي الحالي لـ"صدى الحوز"، أن ساكنة مركز الجماعة جد مستاءة من نتائج الاجتماع الذي وصفه بـ"المسرحية"، مشيرا إلى أن غياب التوازن داخل تركيبة المجلس، بتغييبه لممثلي مركز الجماعة الذي عانى لسنوات طوال من التهميش و الإقصاء، يؤشر إلى أن مستقبل المركز سيبقى رهينا لذات الأجندة التي كانت ترددها مكونات المكتب الحالي في حملتها الانتخابية، و التي كانت تحمل في طياتها خلفيات قبلية ضيقة لا تخدم تنمية المنطقة.

الشاذلي، كشف لـ"صدى الحوز" أن مكونات المعارضة ستتقدم خلال الأيام القليلة المقبلة، بطعن للمحكمة الإدارية بمراكش، في طريقة انتخاب الرئيس على الخصوص، و التي شابتها مجموعة من التجاوزات و الخروقات، و التي اعتبر "الشاذلي" ان أبرزها هو مصادرة التصويت الحر لأحد المستشارين من حزب التقدم و الإشتراكية.

أما "محمد الصديق" المستشار عن حزب العدالة و التنمية، فأوضح أن أحزاب العدالة و التنمية و التقدم و الإشتراكية و الأصالة و المعاصرة، ستتقدم بطلب لتجريد المستشارين الذين تخلوا عن التزاماتهم الحزبية من العضوية بالمجلس، عملا بمقتضيات المادة 20 من القانون التنظيمي رقم 29/11 المتعلق بالأحزاب السياسية، و الذي أشار بكل وضوح، بأن كل عضو جماعي تخلى عن انتمائه للحزب السياسي الذي ترشح باسمه، يجرد من صفة العضوية بالمجلس.

http://www.sadahawz.com/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%B9%D9%84-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D8%A7-%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D8%B5.html

حقوقيون وإعلاميون يُطلقون عريضة دولية تضامنا مع المعطي منجب

بديل ـ شريف بلمصطفى طباعة

أطلق عدد من النشطاء الحقوقيين والجمعويين والإعلاميين، عريضة دولية للتضامن مع المؤرخ المعطي منجب رئيس جمعية "الحرية الآن"، بعد المضايقات التي تعرض لها مؤخرا.

وطالب النشطاء الموقعون على العريضة، برفع كل أشكال "التضييق الممارس" على المعطي منجب في الفترة الأخيرة، خصوصا بعد استدعائه للتحقيق من طرف الفرقة الوطنية، وتعرضه إلى تأخير غير اعتيادي، بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء، عندما كان عائدا إلى المغرب من مونبولييه في فرنسا على متن رحلة لـ "إير أرابيا"، يوم الإثنين 31 غشت، قبل أن يتم إخباره من طرف شرطة المطار بأنه مبحوث عنه لـ"المس بسلامة الدولة".

كما ندد عشرات النشطاء الذين أعلنوا عن تضامنهم اللامشروط مع منجب، بما أسموها "الممارسات المنحطة" التي تنهجها أجهزة الدولة ضد رئيس جمعية "الحرية الآن".

وطالب الموقعون، من وزير العدل والحريات، وزير الداخلية، ورئيس "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، فتح تحقيق حول هذه المضايقات التي تنتهك –بحسبهم– القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب.

يُشار إلى أن مُنجب تعرض لسلسلة من المضايقات والضغوطات بينها مقالات نشرت في العديد من المواقع الرقمية التي توصف بـ"المشبوهة" لقربها من بعض الجهات، وتهديدات ضد سلامته وحياته.

وبحسب المعطي منجب فإنه يتوفر على ملف كامل يتضمن كل هذه التهجمات والتهديدات وقد قام بنفسه بتسليم بعض منها إلى وزير العدل والحريات، الذي رفض لحد الساعة البث فيها لأسباب مجهولة.

جدير بالإشارة أيضا أن موقع "بديل.أنفو"، سيجري لقاء مصورا مع المؤرخ المعطي منجب من أجل تسليط الضوء على حيثيات هذه المضايقات، وكذا الحديث عن مستجدات الساحة الحقوقية والسياسية والإجتماعية بالمغرب.

http://badil.info/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%8F%D8%B7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%86-%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D8%B6%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/

المغربية 24 تمنع من تغطية إنتخاب مجلس جماعة آيت ماجدن

المغربية 24 : آيت ماجدن

منع الإعلامي عبد الالاه المهدبة الصحفي بجريدة المغربية 24 اليوم الثلاثاء 15 شتنبر 2015 من طرف قائد الجماعة القروية لآيت ماجدن نواحي أزيلال من تغطية عملية إنتخاب المكتب المسير لمجلس الجماعة السيد القائد برر هذا القرار بكونه تلقى تعليمات من جهات عليا مسؤولة لمنع الصحفيين من تغطية الحدث بالصوت و الصورة ، مضيفا أن الهيئة الوحيدة المسموح لها بحضور الحدث هي **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** .

هذا القرار يتنافى مع منطق إحترام حرية الصحافة في الحصول على المعلومة ، و يعتبر تضييقا ممنهجا على حق الصحفي في ممارسة مهامه الاعلامية ، و يتعارض مع كل القوانين المؤطرة و المنظمة لممارسة الاعلام في المغرب ، و يؤكد بالملموس أن الصحافة في بلادنا لازالت تعاني وتواجه صعوبات و مضايقات على مستوى ممارساتها المهنية المتعارف عليها وطنيا و دوليا .

نتمنى كصحفيين مجددين و منفتحين أن تختفي مثل هذه القرارات التي ترسم و تسوق لصورة سيئة عن حرية الاعلام المغربي ، سيما و أن بلدنا قطع أشواط طويلة في مجال ترسيخ الحريات العامة تحت القيادة الرشيدة و الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس الضامن لبناء دولة الحق و القانون .

http://almaghribia24.com/news4985.html

عاجل .. قائد بجماعة ايت ماجدن بإقليم أزيلال يمنع الصحافة من الوصول إلى المعلومة

في سابقة فريدة من نوعها، أقدم قائد بجماعة أيت ماجدن بإقليم أزيلال على منع الصحافيين من الدخول إلى قاعة الجماعة حيث يجري في هذه الأثناء انتخاب رئيس الجماعة، قصد تغطية أطوار الجلسة، التصرف الذي استهجنه الزميل عبد الإله المهدبة، عضو النقابة المستقلة للصحافيين المغاربة، بحيث توجه بسؤال إلى القائد يستفسره عن سبب المنع، فكان جواب القائد : "يجب أن يتوفر الصحافيون على بطاقة اعتماد **من المجلس الوطني لحقوق الإنسان**".

على إثر هذا المنع غير المفهوم وغير المبرر، فإننا في الأمانة العامة للنقابة المستقلة للصحافيين المغاربة، نستنكر وندين استمرار هذه المعاملات التي تتنافى وروح الدستور الجديد، ونعلن تضامننا اللامشروط مع الزميل عبد الإله وكل الصحافيين الذين تعرضوا للمنع، كما أننا نبدي قلقنا البالغ ورفضنا المطلق لهذه الأحداث المقلقة، التي يتعرض لها خدام مهنة المتاعب من حين لآخر، ونطالب في ذات الوقت السلطات المختصة بتحمل مسؤولياتها بشكل فاعل، وتوفير الحماية للصحافيين، التي هي حماية لحرية الرأي و التعبير

http://www.almostaquilla-press.com/articles/8379

على بعد شهرين من مؤتمر "البوليساريو".. دبلوماسي أمريكي يلتقي في العيون بأمنتو حيدار

حل دبلوماسي أمريكي رفيع، عن الخارجية الأمريكية، بالعيون، كبرى حواضر إقليم الصحراء، للقاء رئيس جمعية "المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان" (كوديسا)، آمنتو حيدار، يوم الأربعاء 15 شتنبر الجاري.

المسؤول الأمريكي، الذي يشغل مهمة مستشار سياسي في السفارة الأمريكية بالرباط، اجتمع بالناشطة الحقوقية الصحراوية، المناصرة لجبهة "البوليساريو"، أمنتو حيدار، رفقة أعضاء من "الكوديسا"، للتطرق لـ"وضعية حقوق الإنسان بإقليم الصحراء، والسجناء السياسيين الصحراويين بالسجون المغربية"، حسب بلاغ صحفي، صادر عن "الكوديسا".

وكشفت مصادر، مقربة من مصالح وزارة الداخلية، بالعيون، لـ"لكم"، إقدام المسؤول الدبلوماسي الأمريكي، على ربط لقاءات تواصلية أخرى، مع مسؤولين رسميين بولاية الجهة، ومنتخبين عن المنطقة، وحقوقيين، عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون.

ومن المرتقب أن يقوم المبعوث الشخصي للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، كريستوفر روس، بزيارة إلى الرباط، ثم مخيمات تندوف-، عقب مدريد، خلال القادم من أيام، حسب قصاصة نشرتها وكالة الأناضول للأنباء، الاثنين 14 شتنبر الجاري.

وفي سياق، متصل، تستعد جبهة "البوليساريو" (جبهة تحرير وادي الساقية الحمراء ووادي الذهب)، لعقد مؤتمرها العام، في الـ20 من شهر دجنبر المقبل، تحت شعار "قوة، تصميم وإرادة لفرض الاستقلال والسيادة"، وذلك بمشاركة أزيد من 2000 ناشطا، لمناقشة مختلف القضايا والتحديات والإشكاليات المطروحة أمام قيادة الرابوني.

وتشرف الأمم المتحدة، بمشاركة جزائرية وموريتانية، على مفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو؛ بحثا عن حل نهائي للنزاع حول إقليم الصحراء، ويعطل استمرار هذا النزاع الإقليمي تطبيع العلاقات بشكل طبيعي بين المغرب وعدد من الدول الإفريقية في مقدمتها الجزائر.

وتصر الرباط على أحقيتها في إقليم الصحراء، وتقترح كحل منح الإقليم حكمًا ذاتيًا موسعًا تحت سيادتها، فيما تدعو جبهة البوليساريو إلى تنظيم استفتاء لتقرير المصير بالإقليم مدعومة من قبل الجزائر.

وتقدم المغرب منذ 2007 بمشروع لمنح إقليم الصحراء حكمًا ذاتيا موسعا، لكن جبهة "البوليساريو" التي تنازع المغرب الصحراء ترفض هذا المقترح، وتصرّ على ضرورة تحديد مستقبل الإقليم بين البقاء ضمن سيادة الدولة المغربية أو الانفصال عن طريق استفتاء لتقرير المصير.

http://lakome2.com/index.php/mobile/politique/4700.html

عريضة تضامن مع المؤرخ المعطي منجب.

توصل الموقع (الحزب الاشتراكي الموحد) بعريضة موقعة من طرف شخصيات حقوقية وأكاديمية وسياسية وإعلامية تعلن عن تضامنها مع المعطي منجب (الصورة) إثر ما يتعرض له، حسب نص الوثيقة، من مضايقات وتهديدات.

وكان المعطي منجب، أكاديمي وإعلامي ومسؤول حقوقي، قد تم توقيفه بمطار الدار البيضاء من طرف الشرطة؛ التي أخبرته أنه متهم بـ"المس بأمن الدولة".

فيما يلي العريضة التضامنية:

يتعرض الأستاذ المعطي منجب، أستاذ التاريخ ورئيس جمعية "فريدوم ناو" (الحرية الأن)، منذ شهور، لحملة تشويه وقذف إعلامي، تقودها جهات تزعجها بدون شك كتاباته ومواقفه وأنشطته المدنية التي تصب كلها في الدفاع عن قيم الديمقراطية والحرية، وتم إستدعاء منجب بعد مضايقات كثيرة للتحقيق معه في قضية تتعلق بأنشطته الإعلامية والمدنية، وذلك بعد إخباره بمطار الدار البيضاء أنه مبحوث عنه للمس بأمن الدولة.

وموازاة مع ذلك يتعرض الأستاذ منجب لمضايقات وتهديدات وصلت إلى حد التحرش بأفراد من عائلته واقتحام حياته الخاصة، ونصب المكائد لأقرب الناس إليه، وتتبع خطواته في مقر سكناه من طرف الشرطة، وقد وصلت هذه المضايقات إلى حد الاعتداء على العاملين معه في إطار الجمعية المغربية لصحافة التحقيق، واعتقالهم، ومراقبتهم، واستفسار المسؤولين عن الفضاءات التي دأب على تنظيم أنشطته بها في حملة ترهيب لردعهم عن وقف أنشطتهم.

وعليه ، فإننا نحن الموقعين أسفله نعلن :

– تضامننا التام مع الأستاذ المعطي منجب الذي نعرف مصداقيته وإسهاماته الفكرية والمدنية في سبيل الديمقراطية والحقوق والحريات ؛

– تنديدنا الشديد لما يتعرض له من مضايقات وتهديدات ؛

– تنديدنا بالتحقيق الذي خضع له في إطار عمله المدني

– تنديدنا بالتهم الموجهة إليه من طرف شرطة المطار والتي تتعلق بالمس بأمن الدولة

– مطالبتنا الجهات المسؤولة وخاصة وزارتي العدل والحريات والداخلية إضافة إلى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالتدخل كل في مجاله لوضع حد لهذه السلوكات الشائنة التي تشكل مسا خطيرا بالحقوق والحريات.

http://psu.ma/?p=3091

منع الصحافة من حضور جلسات عمومية.

أعطت السلطة الإقليمية بتازة أمرا لمنع الصحافة من حضور جلسة عمومية بمقر دائرة تازة كانت مخصصة لتشكيل المكاتب المجلس المحلية والقروية، وتنفيذا لهذه التعليمات منعت مراسل "الصباح" ومدير الحقيقة النيوز من تغطية انتخاب رئيس ونواب الجماعة القروية ببني لنت، وقال رئيس الدائرة إنه تلقى تعليمات بعدم السماح لممثلي المنابر الإعلامية من حضور جلسة لتشكيل مكتب المجلس المذكور.

وعلاقة بالموضوع علمت الصباح أن المنع طال مراسلين آخرين كانوا يرغبون في تغطية انتخاب مكتب المجلس البلدي بتازة الذي كانت غرفة التجارة والصناعة والخدمات تحتضنه، ومواجهة لهذا القرار التعسفي أعلن (خ.ل) المراقب المتعمد **من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان** عضو اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات تضامن مع ممثلي المنابر الإعلامية، وهو ما أكد هذا الأخير في حديث للصباح.

وبهذا الإجراء تكون عمالة تازة دشنت عهدا جديدا للتضييق على الصحافة. فهل تقتدي وزارة العدل بالسلطة الإقليمية بتازة لإلغاء علانية الجلسات؟

http://tazaanbae.com/2015/09/15/%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D8%B6%D9%88%D8%B1-%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9/

Aujourd'hui LE MAROC

La Commission régionale des droits de l'Homme Tan Tan-Guelmim dresse son bilan

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tan Tan-Guelmim a tenu le week-end dernier sa septième session ordinaire à Tan Tan, et qui a porté sur la présentation et la discussion des grandes lignes de son programme régional. Plusieurs points ont été inscrits à l'ordre du jour de cette session dont l'évaluation des performances de la Commission lors de son premier mandat (2012-2015) et la présentation du rapport préliminaire du Conseil national des droits de l'Homme, ainsi qu'un rapport sur la diffusion de la culture des droits de l'Homme, notamment par la dynamisation des actions des clubs de la citoyenneté et des droits de l'Homme. Le programme comprend également la présentation et la discussion du bilan d'activité des commissions thé- matiques et du bilan d'activité de la CRDH dans le domaine de l'immigration. Au programme également de cette session, la présentation des grandes lignes de la stratégie de la commission au profit des personnes en situation de handicap.

Cette réunion constitue une occasion pour évaluer le travail de la commission, créée il y a environ 4 ans, autant au niveau de la protection des droits de l'Homme et du traitement des plaintes des citoyens relatifs à ce domaine qu'en matière de promotion de la culture des droits de l'Homme.

Une série d'activités ont été réalisées dans le cadre de partenariats avec des associés locaux. La commission a pu réaliser une grande partie de son programme annuel, comme elle a introduit des activités supplémentaires qui n'étaient pas inscrites dans le programme, et ce en fonction du contexte et des demandes reçues. Les services de la commission ont reçu plus de 500 plaintes, ainsi que plus de 1.600 visites de la part des citoyens. Il convient de rappeler que la CRDH de Tan Tan-Guelmim assure, conformément à l'article 28 du dahir portant création du Conseil national des droits de l'Homme, les missions de suivi et de contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau Cette réunion constitue une occasion pour évaluer le travail de la commission, créée il y a environ 4 ans, autant au niveau de la protection des droits de l'Homme et du traitement des plaintes des citoyens relatifs à ce domaine qu'en matière de promotion de la culture des droits de l'Homme. DNCR à Laâyoune Mohamed Laâbid mlaabid@aujourdhui.ma régional et reçoit les plaintes relatives aux allégations de violations de ces droits. Présidée par Taoufik Bardijila, la CRDH de Tan Tan-Guelmim assure également, en vertu du même dahir, la mise en œuvre des programmes et des projets du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme, et ce, en étroite collaboration avec tous les acteurs concernés au niveau de la région (art 30). Le mandat territorial de la Commission régionale des droits de l'Homme de Tan Tan-Guelmim couvre les communes et provinces de Guelmim, Sidi Ifni, Tan Tan et Assa-Zag.

Unidem-Maroc : Un «projet ambitieux» pour la formation de hauts cadres de l'administration dans la région MENA

Le programme Unidem-Maroc est lln projet ambitieux'lqui vise à renforcer les capacités des hauts cadres de l'administration publique en matière de droits de l'Homme et de la démocratie dans la région du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord (MENA), a affirmé, lundi à Rabat, le ministre chargé de la Fonction publique et de la modernisation de l'administration, Mohamed Moubdii.

Cette initiative, fruit des efforts de coopération entre le ministère et la Commission de Venise, se veut "une consécration du processus de consolidation de l'Etat de droit et de protection des droits des citoyens et de leurs libertés, et de la dynamique que connait le Maroc en faveur de son engagement constant à adhérer aux différentes conventions du Conseil de l'Europe", a souligné M. Moubdii à l'ouverture d'une session de formation sous le thème "Droits de l'homme et service public", marquant le lancement de ce projet.

Ce programme, qui profitera à des candidats en provenance du Maroc, des Etats de la région MENA, notamment la Libye, l'Algérie, la Tunisie, la Mauritanie, l'Egypte, la Palestine, la Jordanie et le Liban, constitue "une opportunité pour l'échange des expériences entre les cadres dans les domaines de l'Etat de droit et de la bonne gouvernance, le renforcement des liens entre les administrations de ces Etats et la consécration des valeurs communes dans ce domaine", a fait savoir le ministre dans une allocution distribuée aux participants.

Dans une déclaration à la MAP, le président de la Commission européenne pour la démocratie par le droit (Commission de Venise), Gianni Buquicchio, a indiqué que ce programme s'assigne pour objectifs d'améliorer le service public et l'efficacité de l'administration et de mettre en œuvre les principes démocratiques, "à travers la formation de représentants de l'administration publique évoluant dans les pays de la région, notamment des juristes, qui vont pouvoir partager leurs expériences avec leurs collègues".

Unidem-Maroc s'inscrit dans le cadre d'un programme plus large, à savoir le "Programme avancé à la formation des droits de l'Homme pour le voisinage sud" qui sera lancé prochainement par le conseil de l'Europe grâce à des fonds de l'Union européenne, a-t-il précisé.

Le représentant du Maroc à la Commission de Venise, Khalid Naciri, a signalé, dans une déclaration similaire, que ce séminaire régional, qui vient illustrer les relations particulières entre le Maroc et ladite Commission, est de nature à débattre de la problématique des droits de l'Homme et du service public. Il vise à mieux sensibiliser les hauts cadres dans les différents pays aux nouvelles problématiques se rapportant à la mise en œuvre d'une gouvernance ouverte, qui passe inévitablement par l'intégration des principes cardinaux et des grandes valeurs des droits de l'Homme, a-t-il ajouté.

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) Driss El Yazami a, quant à lui, énuméré certains défis considérés comme prioritaires en matière de bonne gouvernance, à savoir la poursuite du processus législatif concernant le projet de loi relatif au droit d'accès à l'information, le renforcement des accessibilités des catégories vulnérables aux services publics et la mise en œuvre des nouvelles lois organiques relatives aux collectivités territoriales. Des intervenants d'universités belges et suisses traiteront lors de cette session de formation, qui se poursuit jusqu'au 17 septembre, de plusieurs axes, notamment la dignité, les personnes vulnérables, le principe de non-discrimination, la liberté de conscience, la liberté d'expression et la liberté de réunion et d'association.

L'ouverture de ce séminaire a été marquée par la présence, notamment, du ministre chargé des Affaires générales et de la gouvernance, Mohamed El Ouafa, de la ministre chargée de l'Environnement, Hakima El Haiti, du ministre de l'Emploi et des affaires sociales, Abdeslam Seddiki, et du président de l'Instance centrale de prévention de la corruption (ICPC) Abdeslam Aboudrar.

La Commission de Venise est un organe consultatif du Conseil de l'Europe sur les questions constitutionnelles, dont le Maroc est membre depuis 2007.

3e dialogue arabo-ibéro-américain des institutions des droits de l'Homme

Le Maroc représenté au Qatar par le CNDH

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), représenté par son SG Mohamed Sebbar, prendra part aux travaux du 3ème dialogue arabo-ibéro-américain des institutions des droits de l'Homme qui se tiendra les 15 et 16 septembre à Doha autour du thème "lutte contre le dialogue de haine et d'extrémisme".

Plus de cinquante institutions nationales représentant les deux continents américains, la péninsule ibérique et le les pays arabes assisteront à ce congrès organisé par la Commission nationale qatarie des droits de l'Homme en coopération avec le Réseau arabe des institutions des droits de l'Homme, outre des représentants des réseaux régionaux européens, asiatiques et africains, le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et Rapporteurs spéciaux.

La secrétaire générale de la commission nationale qatarie des droits de l'Homme, Meriem Bent Abdallah Al Attayyeh a indiqué dans une déclaration à la presse que ce congrès vise à lutter contre le dialogue incitant à la haine et à l'extrémisme, soulignant qu'il servira de plateforme pour discuter les dimensions et les fondements de ce phénomène, définir les notions et unifier la terminologie y afférente à la lumière de la jurisprudence internationale afin d'adopter des approches qui constitueront le rempart d'une coordination exemplaire entre les institutions nationales arabes et les établissements similaires dans les deux continents américains.

Ce congrès a pour objectif également d'exposer les meilleures expériences et les bonnes pratiques face à l'incitation à la haine qui débouche sur la discrimination et la violence étant donné qu'il s'agit de notions corollaires, a-t-elle ajouté. Ce dialogue vise aussi à préparer le terrain pour un dialogue entre les représentants des religions, des organisations des droits de l'Homme et des médias afin de façonner une conception des dialogues régionaux et nationaux visant à lutter contre le dialogue incitant à la haine et une approche intégrée pour faire face à ce phénomène et mettre en place un mécanisme pour diffuser la culture de tolérance, a souligné Mme. Al Attayyeh.

Droits de l'Homme

Le Maroc participe au troisième dialogue arabo-ibéro-américain

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), représenté par son secrétaire général Mohamed Sebbar, prendra part aux travaux du troisième dialogue arabo-ibéro-américain des institutions des droits de l'Homme qui se tiendra les 15 et 16 septembre à Doha autour du thème «lutte contre le dialogue de haine et d'extrémisme».

Plus de cinquante institutions nationales représentant les deux continents américains, la péninsule ibérique et les pays arabes assisteront à ce congrès organisé par la Commission nationale qatarie des droits de l'Homme, en coopération avec le Réseau arabe des institutions des droits de l'Homme, outre des représentants des réseaux régionaux européens, asiatiques et africains, le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme et Rapporteurs spéciaux.

La secrétaire générale de la commission nationale qatarie des droits de l'Homme, Meriem Bent Abdallah Al Attayyeh a indiqué dans une déclaration à la presse que ce congrès vise à lutter contre le dialogue incitant à la haine et à l'extrémisme, soulignant qu'il servira de plateforme pour discuter des dimensions et des fondements de ce phénomène, définir les notions et unifier la terminologie y afférente, à la lumière de la jurisprudence internationale, afin d'adopter des approches qui constitueront le rempart d'une coordination exemplaire entre les institutions nationales arabes et les établissements similaires dans les deux continents américains.

Ce congrès a pour objectif également d'exposer les meilleures expériences et les bonnes pratiques face à l'incitation à la haine qui débouche sur la discrimination et la violence, étant donné qu'il s'agit de notions corollaires, a-t-elle ajouté. ■

LE MAROC TIENT AU BON DÉROULEMENT DE LA MISSION DU HCDH AU SAHARA

Le Maroc a réaffirmé, lors du débat général avec le Haut-commissaire de l'ONU aux droits de l'Homme, le caractère bilatéral et technique de la Mission du Haut-commissariat effectuée à Rabat et au Sahara marocain.

Lors de ce débat tenu au sein du Conseil des droits de l'Homme, l'ambassadeur représentant permanent du Royaume à Genève, M. Mohamed Aujjar, a apporté des éléments d'information replaçant dans son véritable contexte la visite en avril dernier de la mission technique du HCDH.

A cet égard, l'ambassadeur a rappelé le caractère strictement bilatéral, non régional et non multilatéral de cette mission, fustigeant ainsi les manœuvres et les tentatives désespérées des adversaires de l'intégrité territoriale visant à instrumentaliser le débat avec le Haut-commissaire pour compromettre la nature et les objectifs convenus de cette mission. Cette visite, organisée à l'invitation du gouvernement du Maroc, s'inscrit dans le cadre des relations de coopération constante entre le Royaume et l'Office du Haut-commissaire aux droits de l'Homme. Elle procède de l'engagement renouvelé et l'ouverture du Maroc sur les mécanismes onusiens des droits de l'Homme conformément à ses choix stratégiques pour la consolidation de l'Etat de droit et l'élargissement de l'espace des droits et libertés.

La mission a été réalisée suite à des discussions bilatérales entre le Maroc et l'office du Haut-commissaire qui ont permis de définir conjointement les termes de référence devant présider et garantir le succès de son déroulement.

M. Aujjar a également rappelé que grâce à la coopération des autorités marocaines, la mission du Haut-commissariat s'est déroulée dans une atmosphère positive et a permis à ses membres de constater de visu les développements positifs sur le terrain en matière des droits de l'Homme et des libertés publiques.

Les membres de la mission ont pu rencontrer, en toute liberté, les représentants de la société civile de nos provinces du sud et interagir avec les commissions régionales du Conseil national des droits de l'Homme sur les progrès réalisés en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme au Sahara marocain.

Le diplomate marocain a précisé que l'objectif convenu de cette mission technique concerne l'exploration des voies et moyens de renforcer les capacités des **commissions régionales du CNDH** qui assume un rôle d'avant-garde dans la promotion des droits humains, conformément aux choix stratégiques visant la consolidation de l'Etat de droit et l'élargissement du champ des libertés dans les provinces du sud à l'instar des autres provinces du Royaume.

L'ambassadeur a, dans ce cadre, indiqué que les élections communales et régionales du 4 septembre représentent une preuve éclatante de la jouissance par les citoyens des provinces sahariennes de leurs droits politiques. Le taux de participation à ce scrutin dans les provinces du sud, a-t-il conclu, atteste de la pleine adhésion et de la contribution active au processus démocratique national et à la défense de l'intégrité territoriale du Royaume.

http://lnt.ma/le-maroc-tient-au-bon-deroulement-de-la-mission-du-hcdh-au-sahara/

تضيّيق آخر على "الحرية الآن". المعطي منجب يتعرض إلى تأخير غير اعتيادي بمطار محمد الخامس بداعي أنه مبحوث عنه

عمر المزين

تعرض المعطي منجب، رئيس جمعية "الحرية الآن"، إلى تأخير غير اعتيادي، بمطار محمد الخامس بالدار البيضاء، عندما كان عائدا إلى المغرب من مونبولييه في فرنسا على متن رحلة لـ "إير أرابيا" وذلك يوم الإثنين 31 غشت المنصرم.

وأفادت "حرية الآن" في بلاغ لها، توصلت "كود" بنسخة منه، أنه "عندما سأل منجب عن سبب هذا التأخير أخبره شرطي جوازات السفر بأنه مبحوث عنه. وبالفعل كان يقف إلى جانب الشرطي ضابط شرطة بلباس مدني كان يحمل بين يديه ورقة رسمية كتب عليها تحت رقم البطاقة الوطنية المعطي منجب، العبارة التالية: "مبحوث عنه للمس بسلامة الدولة".

واعتبرت الحرية الآن أن هذا الحادث الجديد يأتي على إثر سلسلة من المضايقات والضغوطات التي تعرض لها المعطي منجب، بما فيها مجموعة من المقالات المفترئة التي نشرت في العديد من المواقع الرقمية المشبوهة في قربها من بعض الجهات، وتهديدات ضد سلامته وحياته. كما يتوفر المعطي منجب على ملف كامل يتضمن كل هذه التهجمات والتهديدات وقد قام بنفسه بتسليم بعض منها إلى وزير العدل والحريات إن المكتب التنفيذي.

ودانت جمعية "الحرية الآن" بشدة هذه الممارسات التي اعتبرها "منحطة"، وطالبت من وزير العدل والحريات، ومن وزير الداخلية، ومن رئيس "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، فتح تحقيق حول هذه المضايقات التي تنتهك القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب والتي تكفل حماية حقوق الإنسان.

http://www.marocbuzz.com/ar/2015/09/11/%D8%AA%D8%B6%D9%8A%D9%91%D9%8A%D9%82-%D8%A2%D8%AE%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B7%D9%8A-%D9%85/